معوقات تعريب التعليم الجامعى

للدكتور محمود مختار

بحث الأصوات فى المؤتمرات العلميه فى كافة أرجاء الوطن العربى وفى الندوات المحلية وأجهزة الإعلام منادية بحتمية تعريب التعليم الجامعى وبخاصة فى الكليات العملية ، وداعية لتوثيق الترابط بين التعليم الجامعى بصفة عامة وبين اللغة العربية وهذا الموضوع بطبيعة الحال جوانبه الحيوية الإيجابيه ، وهذه تناولها الزميل الدكتور محمود حافظ فى محاضرته القيمة كما أن للموضوع سلبياته أو معوقاته التى تعترض مساره وتماؤه بالثغرات والعقبات وهذا هو موضوع كلمتى هذه .

هناك من يرى أن كلا من الهياتين الجامعية واللغوية تعمل فى هـذا المجـال — مجال تعريب التعليم الجامعى فى الكليات العملية — بمعزل عن الأخرى ، وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، وأيا كان مقدار هذه العزلة فإن المأساة تؤرق كل عربى غيور على مستقبل التعليم الجامعى فى الوطن العربى بل على مكانة الأمة العربية من ركب الحضارة الحديث .

إن كلا من الحابين الجامعى واللغوى يحمل قسطاً من مسئولية تعريب التعليم الجامعى فى الكليات العملية ، وذلك بحكم كيانه أولا ثم قانون إنشائه . وإنى وقد مارست الجانبين ، لن إنحاز لأحدهما دون الآخر بل سوف أحاول وضع الحقائق كما لمستها فى كل منهما فى عرض موجز مجرد .

إن مكانة كل من اللغة العربية والتعليم الجامعى تحتل فى كيان الأمة العربية أعلى المراتب فاللغة العربية التى استمدت قوتها من القرآن الكريم ليست فى حاجة منى أو من غيرى لإيضاح أهميتها فى جميع جوانب الحياة . فهى اللغة الصالحة لكل زمان وكل مكان والقادرة على أن تفى بكل ما يمت لحياة الإنسان . وعلى الجانب

(*) حديث ألقى فى مؤتمر المجمع فى الدورة الحادية والخمسين فى ٧ مارس ١٩٨٥

الآخر فان العلوم التطبيقيه والتكنولوجيا الحديثه وقد تصدرت كل جوانب الحضارة الحديثه وتغلغلت فى كل جوانب الحياة فمكانتها ليست أيضاً فى حاجة منى أو من غيرى لتأكيد أهميتها أو التدليل عليها ؛ أما والأمر كذلك فأين يا ترى تكمن جرثومه العزله أو التباعد فى مجال حيوى كتعريب التعليم الجامعى الذى طال أمده واستعصى حله ما يزيد على نصف قرن من الزمان . لنبدأ البحث فى قانون الجامعة ثم فى مجمع اللغه علنا نهتدى إلى ضالتنا .

يحدد قانون الجامعة أهدافها بعناصر ثلاثة هى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع وينص صراحة فى أول بنوده على أن لغة التعليم فى الجامعة هى اللغة العربية ، وهذا أمر طبيعى لا جدال فيه ولكنه ليته وقف عند ذلك . بل لقد أردفه باستثناء نص التدريس بلغة أجنبية تلك هى الجرثومة التى ولدت ونمت وأثبتت ما تعانيه الجامعة اليوم من مأساة التعليم بغير العربية فى كلياتها العلمية وإذا سلمنا بأن هذا الإستثناء كان له مبرره عند إنشاء الجامعة منذ أكثر من خمسين عاماً ، فقد كان من اللازم تحديده وتوقيته ولكن فتح باب الإستثناء دون تحديد أو توقيت جعل منه القاعدة وطمس على الأصل . فتجرعت جرثومه التعليم بلغة أجنبية فى هذه الكليات . ثم انتقلت من الجامعه الأم إلى كل جامعه أنشئت بعد ذلك وقد أربى عددها على الستين فى الوطن العربى فأصابتها جميعاً بالداء الا هم إلا واحده أو إثنين صمدتا للتيار ولكن تجربتهما لم تتكرر بعدهما بل لقد حدث العكس ، فقد سرت العدوى إلى جامعة كانت قد بدأت تدريسها فى كلياتها العلمية الحديثة باللغة العربية بحكم كونها مباراً وأميناً عليها منذ أكثر من ألف عام وهى جامعة الأزهر . فقد انساقت فى تيار الجامعات الأخرى وأقرت استخدام اللغة الأجنبية واستبدلتها بالعربية ، ثم من بعدها جامعة الرياض فلاقت المصير نفسه

وبعد أيها السادة ، فإنى أبادى بانقاذ التعليم الجامعى من جرثومة الإستثناء هذه فهى فى نظرى المعوق الأول لتعريب التعليم فى الكليات العلمية .

لا تقل بعد ذلك لمعوق آخر . هو عدم وجود الأستاذ الجامعى القادر على أن يخاطب طلبته بلغة الأم السليمة بدلا من العجمة البغيضة المتفشية اليوم فى التعليم الجامعى والتى تجمع بين لغة أجنبية ضعيفة ركيكة مختلطة بالفاظ متناثره من عربيه عاميه دارجة .

وفى رأيى أن مسئولية إصلاح هذا الوضع يقع على عاتق كل من الجامعات ومجامع اللغة فكما أن من واجب الجامعة أن تحرص على إعداد المدرس فيها إعدادا علميا جيدا ، عليها أيضاً أن تحرص على إعداده للتدريس

باغة الأم لتزداد قدرته على الإيضاح وتزداد قدرة الطالب على الإستيعاب . أما مسئوليه مجامع اللغة فإنها تتناول نشر اللغة العربيه العلمية الميسرة كتابة وقراءة وتيسير الاشتقاق والنحت والقياس والمجاز والتركيب فيها ، وعليها ن تكون أرحب صدراً لإستقبال ألفاظ الحضارة والتكنولوجيا الحديثة والمصطلحات ذات الطابع الدولى وإثراء اللغة العربية بها ثم التوسع فى استخدام السوابق واللواحق ، وأخيراً وليس آخرا تطوير الكتابة والطباعة الآلية والإلكترونية باللغه العربية ، التعامل مع الحاسبات وأجهزه المعلومات والميكرو الكتروبية الحديثة

بمثل هذا أيها السادة تصبح اللغة العربيه لغه علمية حضارية حية ميسرة لا للتعليم الجامعى فحسب بل لكل مقتضيات الحياة الحديثة .

وثمة معوق ثالث صممه بأنه معوق مقنع ، ذلك هو تلك الكتب الدراسية المترجمة عن لغات الشرق أو الغرب والتى غرت سوق الكتاب العلمى . أصفها بانها معوق مقنع لأن ظاهرة البراءه التى تتراءى فى إيجابياتها تحجب الكثير من سلبياتها . هذه الكتب الدراسية قد كتبت أصلا لطالب جامعى فى مجتمع متقدم علمياً وحضارياً تختلف أساليبه وإمكاناته وبيئته عن طالب فى مجتمع نام له ظروفه البيئية والتعليمية وإمكاناته المحدودة وقد استخدم فى ترجمه هذه الكتب مصطلحات علمية عربية من وضع المترجم واجتهاده والتى لم يوفق فى الكثير منها . فاختلفت الكتب فيما بينها فى مدلولات هذه المصطلحات ، وزادت بلبلة القارئ فى التعرف على المعنى المقصود ثم إن فى غالبية هذه الكتب استسهل المترجم كتابة المعادلات الكيمائية والمعادلات الرياضية والفيزيقية باللغة الأجنبية وبالصورة التى وردت فى الأصل ، وفصلا عن هذا الخلط المتنافر بين العربية والأجنبيه فإن به إيحاء واضحا بعجز اللغه العربيه وقصورها عن كتابة هذه المعادلات ، وهو إتهام باطل من أساسه . كل هذه السلبيات فى الكتب الدراسية المترجمة تربو كثيرا على مع إيجابياتها ، ولهذا لم ترحب بها الجامعات التى تستخدم اللغة العربيه فى تدريسها وما أندرها . أما الجامعات التى تستخدم اللغة الأجنبية وهى الأغلبية فلا حاجة لها بها .

وبعد أيها السادة .

فإنى أكتفى بإلقاء الضوء على هذه المعوقات الثلاثة التى تعترض مسار تعريب التعليم الجامعى فى الكليات العملية وقد أوردتها للتمثيل لا للحصر . أما أمر علاجها فهو فى يد الهيأتين الجامعية واللغوية متضامنتين وحبذا لو انشئت لذلك هيئة قومية موسعه ترعاه بالدراسة المستفيضة والتخطيط السليم وتنقذ اللغة العربية العلمية من هذه المعاناة وتحلها مكانها الواجب فى التعليم الجامعى بل وفى الحياة الحضارية الحديثه .

والله تعالى ولى التوفيق ،،،

محمود مختار
عضو المجمع